

الولاية وتعليق القضاء والوصاية والتولية واذن العتق
بالشرط جان وقيل كذا الولاية وقيل لا خلاصة بتعليق
التحكيم بين اثنين لاشان بالخطر او مضافا الي وقت في
المتقبل صح عند سلايمح وبه يفتي وتعليق القضاء والامارة
بالشرط نحو ان يقول ان قدم فلان فانت امير هذه البلدة
او قاضيها صح صحه تعليق النكاح بشرط علم الحال يكون
تحقيق كقولنا لاضر زوجتي بنتك فقال زوجتها من فلان
قبل هذا فكذب المخاطب فقال الاب ان لم يكن زوجتها
من فلان فقد زوجتها منك وقيل المخاطب فظهر كذب
بمنعده هذا ان التعليق بشرط كاي نخبير كالقول لها
انت طالق ان كانت التمساق تطلق للحال تعليق البرة
بشرط كاي يصح فلو قال لمديونة مال بين ده فقال
فلان رده ام فقال اكرهه بي بيزار شدم انواراده
اشت صحت البرة قال لاضر اذ جاعد بعتك منك بكذا
ان رضي فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال بعتك منك
بكذا ان شئت فقال قبلت ثم البيع وتعليق الامهات بشرط
كاي يصح ان الم يكن المال واجبا بسبب العرض بان قال
اكره ان شئت بك ما ه تراز نان دارم صح التاجيل
ولو قال لقمه ان اجاعد فقد انت لك في التجارة صح الازن
ولو قال ان اجاعد فقد حرت عليك لا يصح ولو قال ان اجاعد
فانت طالق صح لا لو قال ان اجاعد فقد راجعتك ولو قال
زوجي ان لم افعل كذا فقد ابطلت خياري لا يبطل خياره
وكذا الوقال في خيار الميب ان لم ارده اليوم فقد ابطلت
خياره لا يبطل خياره وكذا الوقال في خيار الميب ان لم ارده
اليوم فقد ابطلت خياره ولو لم يقم بل قال ابطلت خياره

عند

عند اوقال ابطلت خياري ان اجاعد بطل خياره وتعليق
القبول في البيع بعدما اوجب الاخر هل يصح ذكر انه لو قال
فروضتم جون بها بن رسدان دفع اليه الثمن في المجلس
جاز البيع استحسانا ولو قال ان ادبت ثمن هذا فقد بعت
منك صح البيع استحسانا ان ادبت ثمن هذا على خلاف
ظاهر الرواية والصحيح انه لا يجوز قالت لزوجهها خورستن
خريوم ان ليق ابده درهم شوي كفت فروضتم بديانك بشرط
كس ناه روزاي ده درهم بين ده روزور وركدت ونرا
قيل لا يصح هذا الخلع وقيل يصح وعليها تسليم ذلك لانه تعليق
الشرط العتق لا بشرط الاداء فقد نص في الكتاب علي انه
لو قال لها ان اعطيني الف فانت طالق لم تطلق الا بالاداء
ولو قال علي ان اعطيني الف تطلق بالقبول وتعليق الاجازة
بالشرط باطل كقوله ان زار فلان بالثمن فقد اجرت ولو
زوج بنته بالمائة بدارضاها فبلغها الخبر فقالت اجرت
ان ضنت اني بطلت الاجازة ان التعليق يبطل خيار
الاجازة اعتبارا بان بدأ العقد قبل تبطل اضافة الاجازة
بان قال ان اجاعد فقد اعرتك لانها تملك المنفعة وقيل
يجوز كالا اجازة وقيل يبطل الاجازة لتعلق الملك بموضوع
ولو قال اعرتك هذا تصح الاعارة ولو قال اجرتك عند
فضمي اختلاف واختار انها تجوز في الاجازة المضافة
ان اباغ او ذهب قبل الوقت يعني يجوز ما ضمنه وتبطل
الاجازة فلور علمه ببيع بعضا او صح في الهبة قبل
الوقت عادت الاجازة ولو عاد اليه تملك مستقبل
لا تعود الاجازة وفي فتاوى ظهير الدين قال اجرتك
هذه اذار راس كل شهر بكذا يجوز في قويمه ولو قال
ان اجار راس الشهر فقد فاستحك لا يصح اجماعا ولو قال